

وزارة الصحة والسكان

قرار رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠١٢

وزير الصحة والسكان

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٧٥ في شأن علاج العاملين والمواطنين

على نفقة الدولة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم وزارة الصحة والسكان :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٩٩ لسنة ١٩٨٧ بتفويض وزير الصحة

في الترخيص بالعلاج على نفقة الدولة :

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٩١ لسنة ١٩٧٥ بقواعد وإجراءات العلاج

على نفقة الدولة :

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٠٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط إصدار قرارات العلاج

على نفقة الدولة :

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٠ باتباع نظام الأكوا德 في العلاج

على نفقة الدولة :

وبناءً على ما عرضه كل من مساعد الوزير للشئون المالية والإدارية ، ورئيس الإدارة المركزية

المشرف على الإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة :

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١٠ بإعادة تنظيم قواعد وإجراءات العلاج

على نفقة الدولة ، والمعدل بالقرارات الوزارية أرقام ٣٤٢ لسنة ٢٠٦٠ ، ٢٠١٠

و٥٣٠ لسنة ٢٠١١ :

قرار :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد (٣) «فقرة ٢»، (٦)، (١٢) من القرار الوزاري رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠١٠

المشار إليه ، النصوص التالية :

«مادة ٣ فقرة ٢ - تسلم تقارير اللجان الثلاثية إلى الإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة مع مخصوص خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تحرير التقارير على الأكثر أو من خلال الشبكة الالكترونية للعلاج على نفقة الدولة ، أو من خلال المرضى أو من ذويهم حتى الدرجة الثانية بعد تقديم ما يثبت درجة القرابة ، وأن يكون التعامل مع الطلبات الواردة من أعضاء مجلسى الشعب والشورى من خلال الإدارة المركزية للاتصال السياسي ، على أن تعمل الإدارة المذكورة على سرعة إصدار قرار العلاج خلال مدة لا تجاوز عشرة أيام من تاريخ تسلیم الطلبات بالنسبة لمجموعات الأمراض الواردة بالمادة (٢) من هذا القرار .

مادة ٦ - في حالة زيادة القيمة عن خمسة عشر ألف جنيه ، أو في حالة صرف أجهزة تعويضية ، أو استكمال علاج لقرار سابق ، يعرض المريض على اللجنة الطبية المتخصصة بالإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة لإقرار العلاج قبل إصدار قرار باستكمال العلاج ، على أن يكون هناك تقرير طبى حديث معتمد ومختوم من جهة العلاج بما يفيد استنفاد قيمة القرار السابق وحاجة المريض لاستكمال العلاج .

مادة ١٢ - في حالة وفاة المريض قبل استنفاد العلاج الصادر به القرار ، تلتزم جهة العلاج بإعداد تقرير موضح به الخدمات العلاجية التي قدمت له حتى تاريخ الوفاة ، ويرسل هذا التقرير إلى الإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة مرفقاً به صورة تقرير اللجنة الثلاثية وصورة القرار الصادر بالعلاج ، وذلك لإصدار قرار جديد بتكليف العلاج طبقاً للخدمة الفعلية التي قدمت للمريض قبل وفاته لسداد النفقات الفعلية المؤداة للمريض طبقاً لأسعار البروتوكول المتعاقد عليها» .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تحريراً في ٢١/٤/٢٠١٢

وزير الصحة والسكان

أ. د. فؤاد النواوى